

أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الشركات الاردنية على

استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر

The impact of International financial reporting Standards
implementation in Jordanian Companies upon Attracting Direct Gulf
Investments

ظاهر شاھر القشي*

المخلص

هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثر تطبيق الاردن لمعايير التقارير المالية الدولية على استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر، حيث سعى الباحث الى الاطلاع على تطور البيئة الاستثمارية في الاردن من جهة، وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية من جهة اخرى، ومن ثم بيان اثر ذلك التطبيق على استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر.

وقد خلصت الدراسة الى عدد من النتائج كان اهمها: بأن جميع الاراء تقريبا اشارة الى ان الاستثمار الخليجي يشقى اشكاله وخصوصا الاستثمار المباشر له وقع مؤثر وايجابي على الاقتصاد المحلي ولكن بشرط ان تكون البنية الاقتصادية قد اعيد هيكلتها بشكل ملائم. كما وجد ان الاردن قد بدأ باعادة هيكلة بنيته الاقتصادية منذ زمن ليس بالقصير استعداد لمواكبة العالم وانه فعلا قد دخل في اتفاقيات دولية عديدة. ووجد ان الشركات الاردنية وخصوصا المدرجة بالسوق المالي ملتزمة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية. وان الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية يساهم في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر لاسباب عديدة كان من اهمها: ان المستثمر يهتم بالقوائم المالية المعدة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية وتولد لديه الثقة بعمليات الشركة وبالتالي تشجعه على جلب استثماراته للاردن، وان تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يضيف صفة الدولية على قوائم الشركة وبالتالي تمكنها من دخول الاسواق الخارجية والمنافسة وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية شرط لنجاح الاتفاقيات التجارية الدولية، والخليجية.

Abstract

The study aimed to gain knowledge to what extent that implementing international financial reporting standards can attract direct gulf investments.

The study came out with some results: All Investments and specially direct gulf investments have positive impact upon local economy, Jordan has reformed its economic infrastructure in a way to get ready to join the global via international contracts, and it was found that implementing international financial reporting standards play main roll in attracting direct gulf investments due to the reliability it create in the financial statements that is

* استاذ المحاسبة المشارك بكلية العلوم الادارية والمالية - قسم المحاسبة جامعة اربد الاهلية

important for investor trust, and enabling companies to become global and capable to compete with others in the international markets.

المقدمة:

من المعروف بأن دول العالم بدأت تصبح قريبة من بعضها البعض ضمن مفهوم العولمة وثورة الاتصالات، وقد أصبح مفهوم القرية الواحدة حيز التنفيذ، وباتت الدول التي تجهزت لذلك المفهوم من خلال تعديل بنيتها الاقتصادية التحتية تجني الثمار الاقتصادية الكثيرة.

ان فتح الاسواق المحلية امام الاستثمارات الخليجية عامة والمباشرة منها خاصة ستساهم وبشكل كبير في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية المحلية وخصوصا في الدول النامية.

من المعروف بان الاردن ومنذ عقدين من الزمن تنبه لحقيقة ضرورة اللحاق بركب العولمة وضرورة استقطاب الاستثمار الاجنبي والخليجي عله يستطيع حل او السيطرة على مشاكله الاقتصادية المتمثلة بشكل رئيسي في مشكلة البطالة والفقر، وقد قامت الحكومة بوضع برنامج التصحيح الاقتصادي (1992 - 1998) وإعادة هيكلة بنيت الاقتصاد بشكل يكون جاذبا للاستثمارات بشكل عام والاستثمارات الاجنبية والخليجية المباشرة بشكل خاص، من خلال عمليات الخصخصة والدخول في الاتفاقيات الدولية وانشاء مؤسسة تشجيع الاستثمار.

وانطلاقا من التماشي مع القوانين العالمية فقد تبنت الاردن وباشرت في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية منذ اكثر من عقد من الزمن والزمّت جميع الشركات المدرجة في السوق المالي بتطبيقها.

يسعى الباحث الى معرفة اثر ذلك الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جذب الاستثمار الخليجي المباشر لاسواق الاردن المحلية، وذلك من خلال الاطلاع والبحث عن الاستثمارات الاجنبية والخليجية المباشرة والاطلاع على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الشركات المدرجة واستنباط الاثر المباشر من خلال تنظيم استبانته متخصصة توزع على ثلاث فئات (المدققين، والمستثمرين، والاشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار).

يعتقد الباحث ان نتائج هذا البحث ستساهم بشكل مباشر في لقاء الضوء على اهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر، وستساهم التوصيات في تدعيم تلك الاهمية التي قد تساهم في جعل الشركات اكثر مسؤولية في الالتزام بالتطبيق وانعكاس ذلك على الاقتصاد العام بشكل ايجابي.

مشكلة البحث:

يمكن تلخيص مشكلة البحث بسؤال رئيسي مفاده "هل يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر؟" وحيث ان عينة البحث مكونة من ثلاث فئات فيمكن صياغة مشكلة البحث بشكل ادق من خلال الاسئلة التالية:

1. هل يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر؟ (من وجهة نظر المدققين)

2. هل يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر؟ (من وجهة نظر المستثمرين)
3. هل يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر؟ (من وجهة اصحاب الاهتمامات البحثية بالاستثمار)
4. هل يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر؟ (من وجهة جميع قئات العينة)

اهداف البحث:

يهدف هذا البحث وبشك اساس الى ما يلي:

- 1- الاطلاع على ادبيات الاستثمار بشكل عام والاستثمار الاجنبي والخليجي المباشر بشكل خاص.
- 2- لقاء الضوء على الواقع الاردني بخصوص بنيته التحتية لاستقطاب الاستثمار
- 3- لقاء الضوء على واقع تطبيق الشركات المدرجة لمعايير التقارير المالية الدولية
- 4- معرفة مدى مساهمة الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر من وجهة نظر ثلاث فئات (المدققين والمستثمرين ومن لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار)
- 5- الخروج بنتائج مناسبة واقتراح بعض التوصيات الملائمة

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية استقطاب الاستثمار الخليجي الذي يستطيع ان يحدث تغييرا جذريا على واقع الاقتصاد المحلي من خلال تخفيض عبء الدولة وتوفير فرص عمل تساهم في تخفيض مستويات البطالة وتخفيض مستوى الفقر ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي ومواكبة العالم في ظل مفهوم العولمة.

فان استطاع الباحث الوصول الى نتائج مناسبة واقتراح التوصيات المناسبة بخصوص موضوع البحث فقد يستطيع المساهمة في بيان اثر الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على استقطاب الاستثمار الخليجي، وبالتالي المساهمة المتواضعة في تدعيم اقتصادنا المحلي.

منهجية البحث:

سعى الباحث الى تحقيق أهداف بحثه من خلال وسيلتين رئيسيتين:

1. الدراسة النظرية، وذلك بالاطلاع على المراجع المناسبة المتعلقة بموضوع بحثه.
2. تم تصميم استبانة وزعت على ثلاث فئات (المدققين والمستثمرين والاشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار) كما هو موضع في الجانب العملي لاحقا

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية

"لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر"

الفرضيات الفرعية:

1. "لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر من وجهة نظر المدققين"
2. "لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر من وجهة نظر المستثمرين"
3. "لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر من وجهة نظر الاشخاص اللذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار"
4. "لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر من وجهة نظر (المدققين، والمستثمرين، والاشخاص اللذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار"

(1) الاستثمار في الاردن

لقد دخل العالم في القرن الواحد والعشرون تطورات وتغيرات متسارعة لم يسبق لها مثيل في القرون السابقة وخصوصاً وأن مفهوم العولمة لم يعد نظرية تحتاج إلى التطبيق، بل أصبحت حقيقة لا مفر منها وخصوصاً لما واكبها من آليات معقدة ومتطورة، فقد أصبحت أبواب الاقتصاد مشرعة على جميع مصارعها فمن جهة أصبح العالم ضمن مفهوم القرية الواحدة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى وبات من منظور سياسي و اقتصادي تحت سيطرة قوى سياسية و اقتصادية كبرى ومن جهة أخرى أصبح من الضروري على جميع دول هذا العالم الخوض في عالم العولمة بكل قوة وتوفير الآليات الضرورية التي تمكنها من النهوض باقتصادها بشكل يواكب مفهوم القرية الواحدة وإلا باتت معزولة و واهنة اقتصادياً.

إن الأردن ومنذ عقود مضت حباه الله بقيادة سياسية واعية وعقول اقتصادية ناضجة أدركت المتغيرات التي يمر فيها العالم ورغم شح موارده الاقتصادية مع استثناء غناه بالموارد البشرية المؤهلة بدأ منذ فترة طويلة في الزمن إعداد العدة وتوفير الآليات اللازمة لمواكبة العالم والمضي بخطى ثابتة مستندة على قواعد راسخة للخوض في عالم العولمة والمنافسة بين اقتصاديات عالمية قوية لا يستهان بها.

لقد أدرك الأردن أن الاستثمار يعد وسيلة ناجعة تمكنه من مجالات العالم وخصوصاً المتقدم منه، وبدأ منذ فترة ليست بالقصيرة بإعادة هيكلة البنية التحتية لاقتصاده بشكل يمكنه من جذب جميع الاستثمارات وبشتى أشكالها وأنواعها وجعل هذه البقعة من الأرض المباركة محطاً لأنظار جميع المستثمرين الأردنيين والعرب والاجانب.

(1-1) الحاجة للاستثمار:

من المعروف بأن " نجاح الحكومة في حل المشكلات الاقتصادية أو قدرتها على تحقيق هدف معين هو بلا شك دليل على صحة قراراتها ورشد خططها وسياساتها الخاصة بذلك، فتحقيق النفع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع من جراء فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية يتوقف على قراراتها الخاصة باختيار وتوجيه الاستثمارات أو مدى قدرتها على تقييم جدواها ومنافعها الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى رسم السياسات الملائمة وهيئة المناخ المناسب لهذه الاستثمارات" (أبو قحف، 2006، ص9)

1-2) قدرة الدولة الاقتصادية على جلب الاستثمار

"يمكن قياس الثروة الحقيقية لأي مجتمع بقدرة اقتصاده الإنتاجية أي قدرة الاقتصاد على تزويد أفرادها بالخدمات والبضائع." (Bodie and others، 2005، ص4)

ويمكن تقسيم قدرة اقتصاد الدولة الإنتاجية إلى:

أ. قدرة إنتاجية مباشرة.

ب. قدرة إنتاجية غير مباشرة.

أ. القدرة الإنتاجية المباشرة:

"تتمثل القدرة الإنتاجية المباشرة في دور العقارات ضمن الاقتصاد، فالمباني والأراضي والمعلومات والآلات المستخدمة في توليد البضاعة والعمالة ذات المهارات المطلوبة لاستخدام الموارد." (Idem، 2005، ص4)

ب. القدرة الإنتاجية غير المباشرة:

"تتمثل القدرة الإنتاجية غير المباشرة في دور الأدوات المالية (الأسهم والسندات) والتي لا تمثل رفاهية المجتمع ولكنها تساهم بشكل غير مباشر من قدرة الاقتصاد الإنتاجية حيث تضمن فصل الإدارة عن أصحاب الملكية وتشجع بالتالي على توليد الثقة لدى الجمهور وجذب الاستثمار." (Idem، 2005، ص4)

ويرى الباحث أن كلا القدرتين السابق ذكرهما متوفران في الأردن وخصوصاً القدرة الإنتاجية غير المباشرة المتمثلة في سوق الأوراق المالية.

إن أي اقتصاد يستند على نجاح سوقه النقدي وسوقه الرأسمالي وفي الأردن يتضح دور البنك المركزي بالسيطرة على السوق النقدي والسوق المالي بالسيطرة في السوق الرأسمالي، ومن هنا يستطيع الباحث أن يقول وبقوة أن بنية الأسواق قد تم تهيئتها منذ فترة ليست بالقصيرة لجلب الاستثمار الأجنبي والخليجي.

1-3) الاستثمار الأجنبي والخليجي المباشر:

من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي والخليجي المباشر:

1- الاستثمار الثنائي:

"وهو من أكثر الأشكال شيوعاً في الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي - الخاص أو الحكومي أو الاثنين معاً- المستثمر الأجنبي أو الخليجي من ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة،

وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي أو الخليجي من تأمين ومصادره وخلافه، فضلاً عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك. (مجد، أميرة، 2005، ص19)

2- الاستثمارات من صور شركات متعددة الجنسيات:

وتعتبر هذه الشركات من أهم أشكال هذا الاستثمار والممول الرئيسي حيث أن لها فروع متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، وتتميز بكبر حجم إنتاجها وتنوعه، وباحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، كما أنها تدار مركزياً من مركزها الرئيسي في الوطن الأم. (المرجع السابق، 2005، ص20)

(4-1) أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يرى البعض (عبد السلام، رضا، 2002، ص36) أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبدو من خلال آثاره على الدولة المضيفة له، حيث يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها مثل:

1. أنه وسيلة أكثر أماناً للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثابتة.
 2. كما أنه يمثل أسهل وسيلة وطريقة أكثر فاعلية في الحصول على تكنولوجيا متقدمة.
 3. يؤدي الى خلق فرص وظيفية ورفع مهارات العمال وفتح أسواق جديدة للتصدير.
 4. قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك.
- ويرى نفس الكاتب بأن الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تقسيمها إلى آثار إيجابية داخلية وخارجية كما يلي:

(5-1) الآثار الإيجابية على الصعيد الداخلي.

ويمكن تلخيصها بما يلي:

- تساعد على نمو الاقتصاد وخلق وظائف ورفع مستويات المعيشة.
- السرعة في تراكم رأس المال.
- نقل المعرفة العلمية.
- انتقال التكنولوجيا للشركات المحلية.
- أحداث آثار تطويرية غير مباشرة.
- تستطيع الدولة المضيفة من خلال جذب الاستثمار الأجنبي إلى تغطية فجوة الاستثمار وضمان الحصول على عنصري المال والتكنولوجيا.
- زيادة في الانفاق على البحوث والتنمية.

6-1 الآثار الإيجابية على الصعيد الخارجي:

يمكن تلخيصها بما يلي:

- تخفيف الرسوم الجمركية وبالتالي التشجيع على الاستيراد والتصدير.
- تخفيف التكاليف التجارية مما يجعل السلع المحلية ذات قدرة عالمية على المنافسة عالية وتوليد عوائد عالمية وبالتالي خفض العجز في الميزانية.
- ويرى آخرون (محمد، أميرة، 2005، ص20) أن الاستثمار الأجنبي المباشر مهم جداً وله دور أساسي في تنمية اقتصاديات الدول النامية وذلك من خلال:
- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً.
- المساهمة في خلق فرص عمل والحد من البطالة.
- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية.
- انتشار الآثار الإيجابية على المستوى الاقتصادي القومي.
- تسهم التمويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

7-1 إيجابيات جلب الاستثمار الاجنبي والخليجي للاردن:

- فأنه ووفقاً لوجهة نظر الباحث المتواضعة المستندة على مقابله لعدد من رجال الأعمال في الأردن يمكن أن يلخص إيجابيات الاستثمار الأجنبي والخليجي في الأردن بما يلي:
1. الاستثمارات الأجنبية والخليجية المباشرة تعتبر مصدراً جيداً للحصول على العملات الأجنبية ورؤوس الأموال التي تستطيع أن تدعم البرنامج التنموي للدولة.
 2. يمكن للاستثمارات الأجنبية والخليجية أن تخلق طبقة جيدة من رجال الأعمال الأردنيين.
 3. تساهم الاستثمارات الأجنبية والخليجية بجلب تكنولوجيا حديثة لم يمكن جلبها بالسابق.
 4. تساهم الاستثمارات الأجنبية والخليجية بخلق فرص عمل جيدة للعمالة الأردنية وبهذا تساهم في خفض نسب البطالة.
 5. تساهم الاستثمارات الأجنبية والخليجية في تدريب الأيدي العاملة الأردنية وإكسابها خبرات ومهارات تجعلها أيدي خبيرة.
 6. تساهم الاستثمارات في فتح أسواق جديدة عالمية أمام البضائع الأردنية.
 7. تساهم الاستثمارات الأجنبية والخليجية في توفير خدمات وبضائع ذات جودة أفضل للمستهلك المحلي.

8. تساهم الاستثمارات الأجنبية والخليجية في تقليل الاحتكار في السوق المحلي وخلق منافسة قوية تساهم في تدعيم جودة الخدمة والسلعة.
9. تساهم الاستثمارات الأجنبية والخليجية من تبادل المعرفة بين القطاعات الصناعية والخدمية.
10. تساهم الاستثمارات الاجنبية والخليجية في تقليل فجوة العجز في الميزان التجاري و ميزان المدفوعات .
11. تساهم الاستثمارات الاجنبية والخليجية في تخفيض نسبة العجز في موازنة الدولة.
12. تساهم في زيادة نسبة النمو الاقتصادي للدولة .
13. تساهم في تخفيض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي .
14. تساعد على استقرار اسعار صرف العملة .

1-8) الاستثمار الأجنبي والخليجي في الأردن

يرى الباحث بأن الأردن كان مدركاً وبشكل جيد لإيجابيات وسلبيات جذب الاستثمار الأجنبي والخليجي لأراضيه وأنه كان قد أعد العدة منذ بداية التسعينات لجذب الاستثمار الأجنبي والخليجي واستغلال إيجابياته وتفادي سلبياته من خلال إعادة هيكلة البنية التحتية للاقتصاد وخصوصاً ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة 92-98 إثر الأزمة الاقتصادية التي مر بها خلال عامي 88 - 1989 ، وقد يكون أهم مظاهر التصحيح الاقتصادي ثلاث نقاط رئيسية:

- 1- زيادة الحرية الاقتصادية في الأردن.
- 2- تطوير مناخ الاستثمار في الأردن.
- 3- ازدياد قدرة الأردن في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .

ويستند الباحث في كلامه على ما يلي :

1- الحرية الاقتصادية في الأردن (www.mfa.gov.jo) :

وفقاً لما جاء في موقع وزارة الخارجية الأردني في 2006/1/6 (محمد الدويري) تقدم الأردن درجة عربياً وأخرى عالمياً ضمن تصنيف تقرير أميريكي لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2006 حيث حل بالمركز الثالث على الصعيد العربي والسابع والخمسين عالمياً ضمن دول العالم التي تتمتع بحرية من الناحية الاقتصادية. واحتل الأردن في التقرير الصادر عن مؤسسة Heritage الأمريكية بالتعاون مع صحيفة (Wall Streetjournal) المركز الثالث عربياً (بعد البحرين والكويت) مسجلاً 2.8 درجة ضمن مقياس يتراوح ما بين درجة واحدة لأفضل مستوى من الحرية الاقتصادية و5 درجات لأسوأ مستوى. ورغم أن الأردن تراجع عشر نقاط في الحرية الاقتصادية عن العام السابق الذي سجل فيه 2.79 درجة إلى أنه تقدم درجة على مستوى الدول العربية وأخرى على الصعيد العالمي حيث احتل المركز الرابع عربياً والثامن والخمسين عالمياً في تقرير العام الماضي.

2- تطورات مناخ الاستثمار في الأردن:

مجلة "الأبحاث الاقتصادية" لجامعة سعد دحلب البليدة - العدد 01

وفقاً للورقة المقدمة من الدكتور معن النصور - المدير التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار - بعنوان "تطورات مناخ الاستثمار في الأردن" (موقع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية) (www.gucciaac.org.lb) يمكن تلخيص ما جاء فيها بما يلي:

أولاً: ملامح الاقتصاد الأردني للفترة (1988-1999):

- فترة (1988-1991): أزمة اقتصادية حادة، صاحبها حدوث أزمة الخليج الأولى.
- فترة (1992-1995): مرحلة نمو مرتفعة، مع توقع حدوث تسوية سلمية في المنطقة.
- فترة (1996-1999): تباطؤ اقتصادي.

ثانياً: دور برنامج التصحيح الاقتصادي في معالجة الأزمات الاقتصادية التي مر بها الأردن:

- بوشر العمل ببرنامج التصحيح الاقتصادي خلال الفترة 1992-1998 إثر الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد خلال علمي 1988 و 1989. واستمر العمل بالبرنامج لثلاث سنوات أخرى لاحقة 1999-2001.

ثالثاً: الأهداف المقترحة للاقتصاد الكلي الأردني خلال العشر سنوات القادمة:

2017	حالياً	
6.4%	12.3%	البطالة
8%	7.5%	النمو في الناتج المحلي الإجمالي
0.23	-2.6	صافي الصادرات (مليار دولار)
26%	14%	نسبة الادخار من GDP
22%	21%	نسبة التكوين الرأسمالي (الاستثمارات من GDP)
2400	1200	نصيب الفرد من GDP (بالدينار)
504	261	متوسط الأجر الشهري الحقيقي للموظف (دينار)
استحداث أكثر من 270 ألف فرصة عمل في القطاعات ذات الأولوية من ضمن 600 ألف فرصة عمل جديدة سيستحدثها الاقتصاد الوطني خلال هذه		

رابعا: تعزيز دور القطاع الخاص (الخصخصة) :

- قامت الحكومة ببيع حصص لها، من أهمها شركة الإسمنت والاتصالات ومؤسسة النقل العام وشركة البوتاس العربية وسلطة المياه، وغيرها في قطاعات السياحة والطيران.
- هناك العديد من المشاريع قيد الخصخصة، ومن أهمها مشاريع في قطاع البريد والكهرباء والطيران المدني وشركة الفوسفات الأردنية وسكة حديد العقبة.
- بلغ إجمالي عوائد التخصيص أكثر من مليار دينار، تم استخدامها في جزء منها في تمويل المشاريع التنموية ومبادلة عدد من الديون المستحقة على الأردن.
- استطاع برنامج الخصخصة جذب استثمارات تزيد عن مليار دينار للمشاريع التي تم تخصيصها خاصة في قطاع الاتصالات والمياه والنقل.

خامسا: تحسين أداء النقل العام:

- استقلالية المؤسسات.
- الفعالية، الشفافية، والمسائلة.
- مستوى عال من الخدمات المدنية.
- تحديث الإدارة المالية.
- الحكومة الإلكترونية وحوسبة المشتريات.

سادسا: تحسين أداء النظام القضائي.

- استقلالية وشفافية القضاء.
- تدريب القضاة والمحامين.
- حوسبة المحاكم.

سابعا: تحديث نظام التعليم والتوجه نحو اقتصاد المعرفة وتطوير التدريب المهني لمواكبة احتياجات السوق:

- إعادة هيكلة نظام التعليم لضمان التعلم الدائم.
- ضمان ارتباط نظام التعليم بمتطلبات الاقتصاد وسوق العمل.
- إدخال واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم العملية التعليمية.
- نظام تعليمي فعال.
- ضمان نوعية التعليم والبيئة التعليمية.

ثامنا: منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة:

- ضريبة دخل تصل إلى 5%.
- ضريبة مبيعات تصل إلى 7%.
- عمالة أجنبية مسموح بها تصل إلى 70%.
- لا قيود على ملكية غير الأردني في كافة القطاعات.
- إجراءات تسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية من داخل المنطقة الخاصة .

تاسعا: اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة:

- تغطي الاتفاقية كامل التجارة في السلع بين الطرفين، وتعطي فترة انتقالية مدتها 10 سنوات لإزالة الرسوم الجمركية بدءاً من 2001/12/17 وذلك حسب الرسم الجمركي.
- يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة المحلية عن 35% حتى تستفيد من هذه الاتفاقية، ويسمح أن يدخل في تحديد المحتوى المحلي ما مقداره 15% من منشأ أمريكي.
- غطت الاتفاقية مجالات أخرى مثل حماية حقوق الملكية الفكرية والبيئة والعمل والتجارة الإلكترونية.

عاشرا: اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية:

- دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2002/5/1، وتنص على الإعفاء الفوري للمنتجات الصناعية الأردنية من جميع الرسوم الجمركية.
- أما الجانب الأردني فسيقوم بإعفاء مستوردهاته من المنتجات الصناعية الأوروبية من الرسوم الجمركية بشكل تدريجي لفترة 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- اتفق الجانبان على تقديم معونة مالية وفنية لمساعدة الأردن في رفع كفاءة القطاع الصناعي الأردني.

احدى عشر: مؤسسة تشجيع الاستثمار:

- أنشئت مؤسسة تشجيع الاستثمار بموجب قانون تشجيع الاستثمار رقم 16 لسنة 1995 وبدأ عملها عام 1996، حيث تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال إداري ومالي.
- تهدف المؤسسة إلى تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعريف بالفرص الاستثمارية والترويج لها وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية ومتابعتها، ومنح الحوافز الجمركية والضريبية المنصوص عليها في القانون وتقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين ووضع برامج لترويج الاستثمار المحلي والأجنبي في المملكة.

3- قدرة الأردن على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد جاء في مقالة معنونة "الأردن في قائمة أول 20 دولة على مؤشر أداء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر" (www.asharqalawsat.com) (اللائين 07 ذو القعدة 1427هـ 27 نوفمبر 2006 العدد 10226) قال معن النصور، المدير التنفيذي لمؤسسة تشجيع الاستثمار، إن تصنيف الأردن ضمن قائمة أول 20 دولة من أصل 141 دولة في مؤشر أداء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بتقرير الاستثمار العالمي لعام 2006، ليحتل المرتبة التاسعة عشرة على مستوى العالم لعام 2005 يدل على نجاعة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية في تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية. وتضمنت قائمة العشرين بالإضافة إلى الأردن: أذربيجان، بروناي، هونغ كونغ، استونيا، سنغافورة، لوكسمبورغ، لبنان، مالطا، بلغاريا، الكونغو، بلجيكا، إيسلندا، جورجيا، دولة الإمارات، السودان، الكونغو الديمقراطية، أنغولا وترينيداد.

(2) تبني معايير التقارير المالية الدولية في الاردن

يقول السيد توفيق إبراهيم أيوب (المستشار المهني في مجموعة طلال أبو غزالة الدولية) إن مهنة المحاسبة كغيرها من المهن لها دورها ومكانتها وأهميتها في المجتمعات المتطورة، فقد أفردت لها دراسات متخصصة في الجامعات لتدريس أصولها وقواعدها وأسست لها جمعيات مهنية دولية تعقد الامتحانات التأهيلية لعضويتها وتحرص على تطوير مستوى الكفاءة والممارسة والسلوك المهني بين أعضائها، وتعمل على حماية وحفظ استقلالية أعضائها وممارسة الرقابة المهنية عليهم والقيام بكل ما من شأنه تقدم وحماية سمعة المحاسب، سواء فيما يتعلق بالممارسة أو الخدمة في مجال الصناعة أو التجارة أو الخدمة العامة.

إلا إن مهنة المحاسبة وإن كانت تشبه غيرها من المهن الأخرى من حيث أهمية الدور الذي تقوم به في المجتمع، إلا أنها تختلف من حيث أصولها وقواعدها، فالمحاسبة علم اصطلاحي، غرضه قياس الوضع المالي ونتائج العمليات لنشاط اقتصادي ولعل أوجز تعبير عن طبيعة المحاسبة هو ما يرد في تقارير البيانات المالية لمؤسسة ما، فبعد أن يذكر مراجع الحسابات مدى الفحص الذي قام به، يبدي رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية تظهر بصورة عادلة وضع المؤسسة المالي ونتائج أعمالها وفقا "للأصول المحاسبية المتعارف عليها" والصورة العادلة في عرف المحاسبين والمراجعين، لا يمكن الحكم عليها بشكل مطلق بل في إطار "الأصول المحاسبية المتعارف عليها".

وتعبير "معايير التقارير المالية المتعارف عليها" هذا هو تعبير فني متفق عليه عند المحاسبين دلالاته تشمل كل ما هو متفق على أنه مقبول في علم المحاسبة المتبعة في وقت معين وقد تجمعت هذه "المعايير المحاسبية" تدريجيا لمعالجة معاملات تستحدث مع الزمن. وإلى أمد قريب، كانت الخبرة والعادة، بل والضرورة العلمية، هي التي تقرر نوع المعالجة للمشكلة التي تطرأ. والذي كان يجعلها "متعارفا عليها" هو تبني الشركات والمؤسسات لها، ولو كان تبنيها غير اجتماعي. فإذا اتبعت بعض المؤسسات طريقة ما واتبعت مؤسسات أخرى طريقة ثانية للمشكلة ذاتها، أصبحت كلتا الطريقتين من "المتعارف عليهما" أما المحاسبون ومراجعو الحسابات فكان دورهم يقتصر فيما مضى على إقرار ما أصبح "متعارفا عليه" مما ظهر من معالجات محاسبية، حتى ولو تعددت المعالجات للموضوع الواحد.

وحيال هذا الموضوع ومنذ أوائل الستينات ولأسباب كثيرة، طرحت تساؤلات حول دور المحاسبة في النشاط الاقتصادي وحول دور المحاسبين في المجتمع. فقد طرح المهتمون بالشؤون المالية والاقتصادية في الدول الصناعية تساؤلات عدة عن ذلك الدور وكان لتلك التساؤلات آثار بليغة في المحاسبة وفي عمل المحاسبين، فقد صاحبها إعادة تقييم داخل المهنة لدور المحاسب في المجتمع ونشطت الجمعيات والمعاهد المحاسبية المهنية في البلدان الصناعية، فشكلت لجان خاصة من ذوي العلم والخبرة لتحديد ذلك الدور الذي فرضه المجتمع. ولأغراض وضع قواعد عامة "معايير محاسبية" تكون أساسا للأحكام المحاسبية المتفرقة، فقد قام علماء وخبراء في المحاسبة بدراسات محاسبية مقارنة بين البلدان الصناعية، محاولين الاستفادة في كل بلد من الخبرات المتوفرة في البلدان الأخرى، ولم يكن وضع قواعد عامة تحكم مهنة المحاسبة أمرا سهلا وبقي التوفيق صعبا بين ما سبق من المعالجات الموجودة المتباينة والمتضاربة حتى تاريخ 29 يونيو 1972 حيث خرجت لجنة المعايير الدولية للمحاسبة إلى حيز الوجود اثر اتفاق الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وإيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية على تأسيس "لجنة المعايير المحاسبية الدولية" لتقوم بوضع ونشر " المعايير المحاسبية الدولية" بهدف تطوير وتعزيز مهنة محاسبة مترابطة ذات أصول منسقة معروفة ومحددة.

وقد اكتسبت لجنة المعايير المحاسبية الدولية والمعروفة الآن بمجلس معايير التقارير المالية الدولية اعترافا واسعا بأهليتها إذ بالإضافة إلى مؤسسيها (وهم الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في البلدان الصناعية) التحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في البلدان الأخرى. كما أن اتحاد المحاسبين الدولي الذي تشترك في عضويته حتى تاريخ 30 نوفمبر 1998 (143) هيئة مهنية من (103) دول من مختلف دول العالم قد توصل في سنة 1982 إلى اتفاق بإجماع أعضاء مجلس اللجنة والاتحاد بنص على "أن لجنة معايير المحاسبة الدولية هي صاحبة الأهلية في إصدار المعايير المحاسبية الدولية" وقد تمكنت لجنة معايير المحاسبة الدولية حتى يوليو 1999 من إصدار تسعة وثلاثين معيار (واحد وأربعون لغاية نهاية عام 2001) من المعايير المحاسبية الدولية بهدف تطوير وتعزيز مهنة محاسبة دولية مترابطة وذات أدلة منسقة.

قانون الشركات الاردني

رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم 17 لسنة 2003

تاريخ 2003/3/16

فيما يلي بعض الدلائل على الزامية تطبيق معايير البلاغ المالي الدولية من قانون الشركات الاردني:

المادة (62): واجبات مدير الشركة

على مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة او هيئة مديريها اعداد الميزانية السنوية للشركة وحساباتها الختامية بما في ذلك حساب الارباح والخسائر والايضاحات اللازمة وبيان تنفقاتها النقدية مدققة جميعها من مدقق حسابات قانوني وفقا لمعايير التقارير المالية والتدقيق الدولية المتعارف عليها والمعتمدة اضافة الى التقرير السنوي عن اعمال الشركة وتقديمها الى الهيئة

العامّة للشركة في اجتماعها العادي السنوي وتقديم نسخة منها للمراقب مرفقة بها التوصيات المناسبة قبل نهاية الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية الجديدة.

المادة (75): خسائر الشركة

أ) إذا زادت خسائر الشركة ذات المسؤولية المحدودة على نصف رأسمالها فيترتب على مديرها أو هيئة المديرين فيها دعوة الهيئة العامة للشركة الى اجتماع غير عادي لتصدر قرارها اما بتصفية الشركة او باستمرار قيامها بما يحقق تصحيح اوضاعها، وإذا لم تتمكن الهيئة العامة من اتخاذ قرار بهذا الشأن خلال اجتماعين متتاليين فيمنح المراقب الشركة مدة لا تزيد على شهر لاتخاذ القرار وإذا لم تتمكن من ذلك فتم احالة الشركة للمحكمة لغايات تصفيته تصفية اجبارية وفقا لاحكام القانون.

ب) إذا بلغت خسائر الشركة ثلاثة ارباع قيمة رأسمالها فيجب تصفيته الا اذا قررت الهيئة العامة في اجتماع غير عادي زيادة رأسمالها لمعالجة وضع الخسائر او اطفائها بما يتفق مع معايير التقارير المالية والتدقيق الدولية المعتمدة على ان لا يزيد مجمل الخسائر المتبقية على نصف رأسمال الشركة في كلتا الحالتين.

المادة 184

أ . يترتب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير التقارير المالية والتدقيق الدولية المعتمدة .

ب. يصدر الوزير بالتنسيق مع الجهات المهنية المختصة التعليمات اللازمة لضمان تطبيق معايير التقارير المالية الدولية واصولها المتعارف عليها بما يحقق اهداف هذا القانون ويضمن حقوق الشركة ومساهميها .

ج. 1. تطبق معايير وقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية المتعارف عليها والمعتمدة من الجهات المهنية المختصة .

2. لمقاصد هذا القانون ينصرف معنى عبارة (معايير وقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية المتعارف عليها) على أي عبارة تشير صراحة او دلالة على اعتماد اصول ومعايير وقواعد المحاسبة والتدقيق او ما يرتبط بها .

المادة (195): مشتملات تقرير مدقق الحسابات

أ) مع مراعاة احكام قانون مهنة تدقيق الحسابات المعمول به واي قانون او نظام آخر له علاقة بهذه المهنة، يجب ان يتضمن تقرير مدقق الحسابات ما يلي:

1. انه قد حصل على المعلومات والبيانات والايضاحات التي رآها ضرورية لاداء عمله.

2. ان الشركة تمسك حسابات وسجلات ومستندات منظمة وان بياناتها المالية معدة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية المعتمدة، تمكن من اظهار المركز المالي للشركة ونتائج اعمالها وتدفقاتها النقدية بصورة عادلة، وان الميزانية وبيان الارباح والخسائر متفقة مع القيود والدفاتر .

المادة (201): تعويض المدقق للشركة عن اخطائه

يكون مدقق الحسابات مسؤولاً تجاه كل من الشركة التي يقوم بتدقيق حساباتها ومساهميها ومستخدمي بياناتها المالية عن تعويض الضرر المتحقق والربح الفائت بسبب الأخطاء التي ارتكبها في تنفيذ عمله أو نتيجة لاختلافه في القيام بواجباته المحددة له وفقاً لأحكام هذا القانون وأحكام أي تشريعات أخرى سارية المفعول أو واجباته التي تقتضيها معايير التقارير المالية والتدقيق الدولية المعتمدة أو بسبب إصدار بيانات مالية غير مطابقة للواقع بشكل جوهري أو عن مصادقته على هذه البيانات ويسأل المدقق عن تعويض الضرر الذي يلحقه بالمساهمين أو الغير حسن النية بسبب الخطأ الذي ارتكبه، وإذا كان للشركة أكثر من مدقق حسابات، واشتركوا في الخطأ كانوا مسؤولين بالتضامن وفق أحكام هذه المادة، وتسقط دعوى المسؤولية المدنية في أي من هذه الحالات بمضي ثلاث سنوات من تاريخ انعقاد الهيئة العامة للشركة الذي تلى فيه تقرير المدقق، وإذا كان الفعل المنسوب لمدقق الحسابات يشكل جريمة فلا تسقط دعوى المسؤولية المدنية إلا بسقوط دعوى الحق العام.

(3) الجانب العملي

(1-3) مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة، والبالغ عدده 614، من الفئات التالية:

- 1- مدققو الحسابات الخارجيون المعتمدون من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، والبالغ عددهم 398 مدققاً.
- 2- المستثمرين. وتم اختيار مفردات عينة البحث منهم من بين المستثمرين من المؤسسات والممثلين بالشركات المساهمة البالغ عددها 191 شركة؛ وذلك لضمان اختيار العينة المختصة وذات المعرفة بموضوع الدراسة والحصول على نتائج أكثر دقة.

3- أشخاص ممن لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات والبالغ عددهم 25:

(2-3) توزيع عينة الدراسة:

نظراً لعدم تناسب عدد المفردات في كل فئة من الفئات التي يتكون منها مجتمع الدراسة والبالغ عددها 614، فقد تم اختيار عينة طبقية عشوائية غير تناسبية، حيث تم اختيار كامل العدد الموجود من الأشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات نظراً لصغر حجم هذه الفئة مقارنة مع الفئات الأخرى، لتشكل نسبة 12.7% من حجم العينة، وذلك على حساب عدد أفراد العينة في الفئات الأخرى.

وكما يبين الجدول رقم (1) فقد بلغ عدد المستجيبين من المدققين 110 مدققاً ونسبة 78% من أصل 140 مدققاً، وبلغ عدد المستجيبين من المستثمرين 51 فرداً ونسبة 77.3% من أصل 66 فرداً، وبلغ عدد المستجيبين ممن لهم اهتمام بحثية بالاستثمارات 17 فرداً ونسبة 56.7% من أصل 25 فرداً. وبلغ عدد المستجيبين الإجمالي 178 فرداً ونسبة 75.4% من أصل 237 فرداً وهو حجم العينة الإجمالي، وبذلك تعد نسبة الاستجابة نسبة جيدة

جدول رقم (1)

توزيع عينة الدراسة

المجموع	من لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار	المستثمرين	المدققين	
614	25	191	398	المجتمع
%100	%4.1	%31.1	%64,8	النسبة
236	30	66	140	العينة
%100	%12.7	%28	%59.3	النسبة
178	17	51	110	المستجيبين
%75.1	%56.7	%77.3	% 78	نسبة الاستجابة

وقد تم اعتماد مقياس Likert المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الإستبانة، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (2):

جدول رقم (2)

مقياس تحديد الأهمية النسبية

الأهمية	الدرجة
دائماً	1
غالباً	2
أحياناً	3
نادرًا	4
على نحو معدوم	5

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (3):

جدول رقم (3)

مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الأهمية	الأهمية	الوسط الحسابي
أو مهم جدًا	دائمًا	1- أقل من 1.75
أو مهم	غالبًا	1.75 - أقل من 2.5
أو متوسط الأهمية	أحيانًا	2.5 - أقل من 3.25

مجلة "الأبحاث الاقتصادية" لجامعة سعد دحلب البلدية - العدد 01

أقل من 4	نادراً	أو قليل الأهمية
4 - 5	على نحو معدوم	أو عديم الأهمية

3-3) خصائص عينة الدراسة:

يلاحظ من الجدول رقم (4) التالي بأن المستوى التعليمي لمدققي الحسابات، والمستثمرين ومن لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار يعد مرتفعاً، حيث كانت الأكثرية ممن يحملون درجة البكالوريوس وبما نسبته 58% من إجمالي عينة مدققي الحسابات، و 65% من إجمالي عينة المستثمرين، و 41% من إجمالي عينة الأشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار، ونستطيع القول بأن أكثر من 96% من عينة الدراسة بشكل إجمالي يحملون مؤهلات علمية عالية، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمثل الفئة المؤهلة علمياً القادرة على إجابة أسئلة الاستبانة.

كما يظهر الجدول أيضاً نتائج الدراسة المتعلقة بعدد سنوات الخبرة، وقد تم توزيع سنوات الخبرة إلى أربع فئات تبدأ من أقل من سنة وتنتهي إلى (10) سنوات فأكثر. حيث بلغت أعلى نسبة 42% للفئة التي تقع بين 4- أقل من 10 سنوات لفئة مدققي الحسابات الخارجيين، في حين بلغت أعلى نسبة 67% للفئة التي تقع بين 10 - أكثر من 10 سنوات لفئة المستثمرين، وبلغت أعلى نسبة 71% للفئة التي تقع بين 10 - أكثر من 10 سنوات لفئة الأشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة، مما سينعكس إيجاباً على نتائج الدراسة.

جدول (4)

المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة

الخاصية	المدققين		المستثمرين		من لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
1. المؤهل العلمي						
أ. دبلوم	1	1%	5	10%	-	-
ب. بكالوريوس	64	58%	33	65%	7	41%
ج. دراسات عليا	13	12%	9	18%	5	29%
د. أخرى : مثل CPA	32	29%	4	8%	5	29%
المجموع	110		51		17	
2. عدد سنوات الخبرة						
أ. أقل من سنة	8	7%	1	2%	-	-
ب. 1 - أقل من 4 سنوات	27	25%	5	10%	1	6%
ج. 4 - أقل من 10 سنوات	46	42%	11	22%	4	24%
د. 10 - أكثر من 10 سنوات	29	26%	34	67%	12	71%

مجلة "الأبحاث الاقتصادية" لجامعة سعد دحلب البليدة - العدد 01

المجموع	110	51	17
---------	-----	----	----

جدول رقم (5) الوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي		
		المدققين	المستثمرين	من له اهتمام بحثي
1	يولي المستثمر الخليجي اهتماما بالقوائم المالية المعدة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.	1.97 غالبا	2.02 غالبا	1.53 دائما
2	تولد القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية ثقة لدى المستثمر الخليجي.	1.86 غالبا	1.98 غالبا	2 غالبا
3	يتأكد المستثمر الخليجي من التزام الشركات بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية قبل جلب استثماراته للدولة.	1.83 غالبا	1.78 غالبا	1.94 غالبا
4	يساعد الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية على فتح الاسواق العالمية امام منتجات الشركات الاردنية.	1.92 غالبا	1.92 غالبا	1.77 غالبا
5	تلتزم جميع الشركات الاردنية المدرجة في السوق المالي بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.	1.56 دائما	1.71 دائما	1.65 دائما
6	عند تقديم أي خدمة من قبل المدقق لشركة ما فإنه يتأكد من التزام الشركة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.	1.62 دائما	1.77 غالبا	1.53 دائما
7	يساعد الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تمكين الشركات المحلية من الاندماج او التحالف مع شركات خليجية.	2.3 غالبا	2.45 غالبا	2.35 غالبا
8	يساعد الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على زيادة قيمة الصادرات الاردنية.	2.37 غالبا	2.53 غالبا	2.77 أحيانا
9	يساعد الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على اقناع الامستثمر الخليجي بجلب التقنيات الحديثة للسوق المحلي.	2.23 غالبا	3.10 أحيانا	2.82 أحيانا
10	اضف الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية صفة	1.77 غالبا	1.57 دائما	1.88 غالبا

مجلة "الأبحاث الاقتصادية" لجامعة سعد دحلب البليدة - العدد 01

				الدولية على الشركات المحلية.	
1.87 غالبا	1.94 غالبا	1.73 دائما	1.93 غالبا	يعد الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية أحد الأمور الجوهرية المكتملة لاتفاقيات التجارة الحرة مع دول العالم.	11
1.93 غالبا	1.94 غالبا	2.06 غالبا	1.87 غالبا	يؤكد الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية آلية معايير التقارير المالية المتبعة من قبل شركات دول الخليج العربي.	12
2.06 غالبا	1.88 غالبا	1.96 غالبا	2.14 غالبا	يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في جلب واستقطاب الاستثمار الخليجي.	13
1.98 غالبا	2 غالبا	2.04 غالبا	1.95 غالبا	المتوسط الحسابي لجميع الأسئلة	

للتعرف على مدى قدرة تبني وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر، تم تصنيف إجابات أفراد العينة في خمسة بدائل تدرجت من دائماً إلى على نحو معدوم، ويبين الجدول رقم (5) السابق مدى قدرة تبني وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر:

3-4) فحص الفرضيات

1- الفرضية العامة :

"لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر"

وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية التالية وبمتوسط حسابي مفترض يساوي 3، والذي حدد باستخدام طريقة العلامة الوسطى (الزغبى، عباس، 2003، ص 154) على تدرج Likert الخماسي :

2- الفرضية الفرعية الأولى :

لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر من وجهة نظر مدقي الحسابات الخارجيين.

جدول رقم (5-1)

نتائج اختبار (T) لفئة مدقي الحسابات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدقين	110	1.9503	.72667	.06929

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
مدقين	-15.150	109	.000	-1.0497	-1.1870	-.9123

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (5-1) أن متوسط إجابات هذه الفئة أقل من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 1.9503 بانحراف معياري 0.72667، وقد بلغت قيمة $t = -15.150$ ، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05، ومن ثم نرفض الفرضية العدمية القائلة : لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر من وجهة نظر مدقي الحسابات الخارجيين ، أي أن الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية يساهم في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر من وجهة نظر مدقي الحسابات الخارجيين.

3- الفرضية الفرعية الثانية :

لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر من وجهة نظر المستثمرين.

جدول رقم (5-2)

نتائج اختبار (T) لفئة المستثمرين والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مستخدمين	51	2.0437	.53808	.07535

One-Sample Test

	Test Value = 3				
	t	df	Sig.	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower Upper
مستخدمين	-12.692	50	.000	-.9563	-1.1076 -.8049

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (5-2) أن متوسط إجابات هذه الفئة أقل من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.0437 بانحراف معياري 0.53808، وقد بلغت قيمة $t = -12.692$ ، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05، ومن ثم نرفض الفرضية العدمية القائلة : لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر من وجهة نظر المستثمرين ، أي أن الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية يساهم في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر من وجهة المستثمرين.

4- الفرضية الفرعية الثالثة :

لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر من وجهة نظر الاشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات.

جدول رقم (5-3)

نتائج اختبار (T) لفئة الاشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
رقبة	17	2.0000	.73330	.17785

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig.	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
رقبة	-5.623	16	.000	-1.0000	-1.3770	-.6230

وجد من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (5-3) أن متوسط إجابات هذه الفئة أقل من المتوسط الحسابي المفترض، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2 بانحراف معياري 0.73330، وقد بلغت قيمة $t = 5.623$ ، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 0.05، ومن ثم نرفض الفرضية العدمية القائلة : لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر من وجهة نظر الاشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات ، أي أن الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية يساهم في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر من وجهة نظر الاشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات.

5- الفرضية الفرعية الرابعة :

لا يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر من وجهة نظر (المدققين، والمستثمرين والاشخاص الذين لهم اهتمامات بحثية بالاستثمارات).

وقد تم استخدام الاختبار ANOVA لاختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (5-4)

تحليل التباين الأحادي؛ فحص فرضية الدراسة

ANOVA

VAR00002

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.310	2	.155	.336	.715
Within Groups	80.637	175	.461		
Total	80.947	177			

ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول رقم (4-5) بلغت قيمة (Sig.P) 0.715، وهي أكبر من (0.05)، كما بلغت قيمة F 0.336 وهي ذات دلالة إحصائية على مستوى أكبر من 0.05، ومن ثم نقبل الفرضية العدمية (H0) التي تنص على أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية يعزى لفئات الدراسة (مدققي الحسابات، والمستثمرين، ومن لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار).

تشير نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الأربع بخصوص مساهمة الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر إلى ما يلي :

1. إن رفض الفرضية الصفرية (العدمية) بخصوص هذه القاعدة من قبل الفئات الثلاث المشمولة بالدراسة يعني وجود إجماع بينها على ان الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية يساهم في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر.
2. كما تشير المتوسطات الحسابية لإجاباتهم حولها وهي على التوالي 1.95، 2.04، 2 إلى أن الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (غالبًا) ما يساهم في استقطاب الاستثمارات الخليجية المباشرة.
3. إن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات آراء الفئات الثلاث يكشف عن وجود اتساق بين وجهات نظرهم حيال مساهمة الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر، مما يؤكد الإجماع المشار إليه في (1) أعلاه.

(4) النتائج والتوصيات

(1-4) النتائج:

يمكن تلخيص نتائج البحث بما يلي:

- (1) جميع الآراء تقريبا اشارة الى ان الاستثمار الخليجي بشتى اشكاله وخصوصا الخليجي المباشر له وقع مؤثر وايجابي على الاقتصاد المحلي ولكن بشرط ان تكون البنية الاقتصادية قد اعيد هيكلتها بشكل ملائم.
- (2) وجد ان الاردن قد بدأ باعادة هيكلة بنيته الاقتصادية منذ زمن ليس بالقصير استعداد لمواكبة العالم وانه فعلا قد دخل في اتفاقيات دولية عديدة.
- (3) وجد ان الشركات الاردنية وخصوصا المدرجة بالسوق المالي ملتزمة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.
- (4) وجد ان جميع عينة الدراسة اتفقت على ان الالتزام بتطبيق معايير المحاسبية الدولية يساهم باستقطاب الاستثمار الخليجي المباشر للاسباب التالية:
أ- ان المستثمر الخليجي يهتم بالقوائم المالية المعدة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية وتولد لديه الثقة بعمليات الشركة وبالتالي تشجعه على جلب استثماراته للاردن
ب- ان تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يضيفي صفة الدولية على قوائم الشركة وبالتالي تمكنها من دخول الاسواق الخارجية والمنافسة
ج- يعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية شرط لنجاح الاتفاقيات التجارية الدولية والخليجية

(2-4) التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

- 1- حث المدققين على عدم التساهل في تقاريرهم بخصوص التزام الشركات المدقق على قوائمها بمعايير التقارير المالية الدولية.
- 2- اعادة مراجعة البنية التحتية للشركات المدرجة في السوق المالي، ومعرفة مدى التزامها الفعلي بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وهل هناك معوقات تحول دون التطبيق الكامل، ومحاولة تذليل تلك المعوقات بشكل يلائم البنية الاقتصادية للدولة.
- 3- حث المستثمرين الخليجيين على الاطلاع على واقع الشركات الاردنية بشكل اعمق كي يطلعوا على بنيتها التحتية المهيئة وخصوصا نظامها المحاسبي المتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية وبالتالي تشجيعهم على الاستثمار
- 4- عمل دراسات مقارنة بخصوص استقطاب الاستثمار الخليجي المباشر قبل وبعد فترة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية من قبل الشركات الأردنية
- 5- رغم ان الاردن يطبق كل معايير تستجد في العالم الا انه من الافضل توخي الحذر قبل التطبيق الكامل ودراسة الامر بجميع جوانبه للوقوف على سلبياته

واجباياته ومحاولة ايجاد حلول للسلبيات قبل الشروع بالتطبيق، حيث يلاحظ الباحث بأن الاردن وكغيره من الدول النامية يبدأ بالتطبيق كأمر واقع دون الخوض باثار التطبيق.

6- اعادة مراجعة ودراسات جميع الاتفاقيات التجارية التي دخلت فيها الاردن مع العديد من الدول وبيان جدواها قبل المضي باتفاقيات تجارية جديدة، حيث يعتقد الباحث بأنها قد تكون عبء على قدرة الشركات على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بشكل متكامل، وخصوصا ان بعض تلك الاتفاقيات تبرم مع الولايات المتحدة الامريكية التي لا تطبق معايير التقارير المالية الدولية.

7- حث الباحثين بعمل دراسات حديثة لبيان اثر الاستثمار الخليجي على البطالة والفقر ومستوى الرفاه في الاردن لمعرفة جدواه، ومن جهة اخرى حثهم على عمل دراسات تقيس قدرة الشركات المدرجة في السوق المالي على الالتزام الكامل بمعايير التقارير المالية الدولية.

المراجع:

المراجع العربية:

- أبو حمور، محمد، (2001)، دور السياسات المالية والاقتصادية في تشجيع الاستثمار مؤتمر فرض الاستثمار وأفاقه في الأردن، الجلسة الرابعة، غرفة تجارة عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
- آغا، عماد، (2002)، الاستثمار الخليجي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- الخزاعلة، حسين، (2000)، الاقتصاد الأردني والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اربد.
- الزعبي، عباس الطلافحة، (2003)، النظام الإحصائي SPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان.
- العتيبي، قري أحمد، (2004)، أثر الاستثمار الخليجي على أداء الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (1988-2002)، جامعة آل البيت.
- الكيلاني، عدنان، (1999)، تأثير اتفاقيات التجارة الدولية على قطاع الأدوية العربية وسبل التعامل معها، ورقة مقدمة في اللقاء الأول للمصدرين والمستوردين العرب في قطاع الصناعات الدوائية والصناعات المتممة لها، عمان.
- رحاحلة، نسيم محمد، (1997)، آثار الملكية الفكرية وتقدير الطلب على الصادرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اربد.
- عايد، عمر وآخرون، (1999)، أثر الاتفاقيات الدولية على قطاع الصناعات الغذائية في الأردن، المهندس الزراعي، العدد السابع والأربعون، عمان.
- غرفة تجارة عمان، (2004)، " واقع قطاع تجارة الكهريائيات والالكترونيات في الأردن "، عمان، الأردن.

مجلة "الأبحاث الاقتصادية" لجامعة سعد دحلب البليدة - العدد 01

- مثني، فضل، (2000)، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للثقافة والعلوم الإدارية، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- محافظة، ديما، (2003)، أثر اتفاقيات التجارة الحرة على الصناعات الدوائية والغذائية في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اربد.
- نزال، رولا، (2000)، أثر الملكية الأجنبية على العائد والمخاطرة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

- Andriamananjara, and Hillberry (2001). **Regionalism, trade, and Growth: the Case of the EU-South Africa free trade Arrangement**, Office and economics working paper, U.S. International Trade Commission.
- Balasubramany, (1995). V. N and Saps for, Foreign Direct Investment and Growth in EP and IS Countries, the Economic Journal. Vo., 100, No. 434, P: 45.
- Bergstrand, and Baier (2005). Do Free Trade Agreements Actually Increase Members International Trade, Working Paper, Federal Reserve Bank of Atlanta.
- Chen, Chung, (1995). The Role of Foreign Direct Investment in Chinas post, Economic Development World, Vol. 23, No. 4, P: 16.
- Christian, Ballak, (1999). Explain Foreign Ownership By Comparative and Competitive Advantages: Empirical Evidence, University of Economics and B. A. Vienna.
- Gelos, Gaston, (1995). Investment Efficiency, Human Capital and Migration: a Productivity Analysis of the Jordanian Economy Discussion Paper, the World Bank, No. 4, P: 30.
- Ghesquiere, (1998). Impact of European Union Association Agreements on Mediterranean Countries, Working Paper, International Monetary Fund.
- Hufbauer, and Wong, (2005). Prospects for Regional Free Trade in Asia, working paper, The institute for international economics.
- Konishi, and Furusawa, (2003). Free Trade Networks, Department of economics, Boston College.
- Ornelas, (2004). Endogenous Free Trade Agreements and The Multilateral Trading system, Department of economics, University of Georgia.
- Tong, Yeuting, (2000). Foreign Direct Investment, Exports, and Firm Performance in Southeast Asia, University of California, PhD, P. 142.
- Weber, and Wiesmeth, (2001). From Autarky to Free Trade: The Impact of Environment, Department of economics, Southern Methodist University, Dallas.